هذا التقرير

يجسد هذا التقرير أحد أهداف الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض ومركز الرياض للتنافسية المتمثل بإصدار تقرير عن المناخ الاستثماري في مدينة الرياض، لتعريف رجال الأعمال والمستثمرين في داخل المملكة وخارجها بالنظم والإجراءات المرتبطة بالاستثمار في مدينة الرياض والجهات ذات العلاقة، وما تتيحه المدينة من فرص استثمارية في شتى المجالات.

وقد جاء تقرير عام ١٤٣٤هـ، على غرار السنوات السابقة، في أربعة أجزاء، تطرق **الجزء الأول** إلى المعلومات الأساسية والعامة عن المملكة العربية السعودية.

وجاء **الجزء الثاني** تحت عنوان: مدينة الرياض ليبين أهمية وخصائص المدينة، وبنيتها الأساسية والقطاعات الاقتصادية والخدمية فيها، ودور الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض في تنمية المدينة وتطويرها.

كما جاء **الجزء الثالث** ليبين دور المملكة في تعزيز المناخ الاستثماري، شاملاً مؤشرات الاقتصاد الكلي في المملكة، والسياسات والإجراءات المعتمدة من قِبل الدولة لدعم الاستثمار وتعزيز المناخ الاستثماري في المملكة ومدينة الرياض على وجه الخصوص، إضافة إلى إستعراض أهم النظم والإجراءات ذات العلاقة بالاستثمار مثل نظام العمل الجديد، والاستثمار الأجنبي، والسوق المالية.. الخ. كما تمت الإشارة في هذا الجزء إلى الهيئات الحكومية الرئيسة ذات العلاقة بالاستثمار في المملكة ومدينة الرياض، مثل المجلس الاقتصادي الأعلى، والمجلس الأعلى لشؤون البترول والمعادن، والهيئة العامة للاستثمار، والهيئة العامة للسياحة والآثار، وهيئة الاتصالات وتقنية المعلومات وغيرها من الهيئات، والتعريف بدور الجهات التي تقدم خدمات تمويلية تدعم آليات وفرص الاستثمار، في طليعتها صناديق التنمية كصندوق التنمية الصناعية السعودي، وصندوق التنمية العقارية، وصندوق التنمية الزراعية والصندوق السعودي للتنمية وصندوق الاستثمارات العامة، إضافة إلى المصارف التجارية. وينتهي هذا الجزء بعرض موجز لمؤشرات وأهداف خطة التنمية التاسعة وبخاصة ما يتعلق منها بالاستثمار واستراتيجيته في المملكة.

أما **الجزء الرابع** فيتضمن عرضاً للفرص الاستثمارية المتاحة في الرياض والصادرة عن الهيئات الحكومية مثل الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض، والهيئة العامة للسياحة والآثار، والهيئات الأخرى، إضافة الى الفرص الاستثمارية الصادرة عن القطاع الخاص في القطاعات الاقتصادية والخدمية المختلفة، والفرص الاستثمارية الناتجة عن دراسات قطاعية متنوعة.

ويختتم هذا التقرير بعرض بعض الجداول الاحصائية التي توضح المؤشرات الاقتصادية والخدمية والاجتماعية سواء على مستوى اقتصاد المملكة ككل أوعلى مستوى مدينة الرياض، إضافة الى بيان بأهم عناوين ومواقع الجهات الحكومية والخاصة ذات العلاقة بالاستثمار والإجراءات الإدارية والقانونية.